علامات الاسم والفعل والحرف
مقاربة سيميائية

الدكتور
بهاء الدين عبد الرحمن

الألوكة
www.alukah.net

علامات الاسم والفعل والحرف

مقاربة سيميائية

بهاء الدين عبد الرحمن

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

في هذا البحث سأتناول إن شاء الله علامات الاسم والفعل والحرف وفق منظور سيميائي ينظر إلى مدلول العلامة وعلاقتها بغيرها من العلامات، وقد يظن بعضهم أن علامات الاسم والفعل والحرف داخلة في علم الصرف، لأنها متعلقة بذوات الكلم المفردة، والنحو علم يدرس الكلمات ضمن التراكيب المفيدة، وهذا ظن مخطئ، لأن هذه العلامات مأخوذة وملحوظة للاسم والفعل والحرف ضمن التراكيب المفيدة كما سيتبين في أثناء دراسة كل علامة من هذا العلامات.

وأبدأ بالعلامات التي تميز الاسم.

علامات الاسم:

جمع ابن مالك علامات الاسم في قوله في الألفية:

بالجر والتنوين والندا وأل*** ومسند للاسم ميزُه حصل

ويروى أيضا: تمييز حصل، لكن الشاطبي فضل الرواية الأولى فأثبتَها وشرحها ثم علق على الرواية الثانية [1]

والملحوظ في هذه العلامات التي ذكرها ابن مالك غلبة العلامات اللفظية، فليس فيها إلا علامة معنوية واحدة، وهي الإسناد، وعلل صنيعَه الشاطبيُّ بأن التعريف بالشيء من جهة اللفظ أقرب إلى القصد النحوي وأسهل على المبتدئ، والتعريف من جهة اللفظ يكون بذكر الخواص لذلك اجتزأ ابن مالك بذكرها عن وضع حد للاسم.[2]

ولكن يؤخذ على هذه العلامات أنها ذات مدلولات نحوية لا يعرفها المبتدئ، فالمبتدئ لا يعرف حقيقة معنى الجر، ولا حقيقة معنى النداء والتنوين والتعريف بأل، كما لا يعرف مدلول العلامة المعنوية وهو الإسناد.

---

(١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عدد من المحققين ، ط١ : ١٤٢٨؟ ٢٠٠٧ معهد البحوث بجامعة أم القرى: مكة المكرمة.ج١: ٤٣، ٥٠

(٢) ينظر السابق:٤٣.

لذلك ينبغي تقريب المدلولات النحوية لهذه العلامات حتى يفهمها المبتدئ بلا عناء.

الجر:

علامة الاسم الأولى التي ذكرها ابن مالك هي الجر، وفسره الشاطبي فقال: "أما الجر فهو عبارة عن عمل الجارّ، والجارّ مختص بالاسم حرفا كان أو اسما فكذلك عمله نحو: مررت بزيد، وجئت من الدار إلى المسجد، وجاءني غلام زيد.."[٣]

ويفهم من هذا أن أي كلمة تدخل عليها حروف الجر أو يضاف إليها اسم تكون اسما، وعندما نجد نصوصا قد دخلت على بعض الكلمات منها حروف الجر وهي مع ذلك ليست بأسماء فذلك يعني أن النص مؤول كقوله:

والله ما ليلي بنام صاحبه

أو: نعم السير على بئس العير، حيث يؤول بقول محذوف، أي: ما ليلي بمقول فيه: نام صاحبه، و: على عير مقول فيه بئس العير.[٤]

ولكن لو نظرنا إلى الجر نظرة سيميائية وجدنا الجر في الحقيقة علامة معنوية قبل أن تكون لفظية، فالجر ينبغي أن ينظر إليه على أنه علامة على مدلولين أحدهما يكون نتاج إيصال معاني الأفعال للأسماء، وهو معنى المفعولية، نحو: مررت بزيد، فزيد

---

(٣) السابق:٤٣-٤٤.

(٤) ينظر الإسفراييني ، محمد بن محمد، لباب الإعراب ، تحقيق بهاء الدين عبد الرحمن، ط١: ١٤٠٤/ ١٩٨٣، دار الرفاعي : الرياض. المملكة العربية السعودية. ص:

ممرور به، والمجرور هنا في معنى المفعول، ونوع فيه معنى الإضافة، نحو: هذا كتاب لزيد، وهذا ثوب من خز، وكلا المعنيين خاص بالأسماء.

فأما المفعولية فمعنى لا يكون في الأفعال ولا في الحروف مطلقا، فلا يتصور أن تقول: ضربتُ خرَجَ، وأنت تريد بخرج الفعل الذي يدل على حدوث الخروج في الزمن الماضي، كما لا يتصور أن يقال: ضربتُ قد.

وأما الإضافة فكذلك لا تكون إلا إلى الأسماء لأنها لا تخرج عن معنيين معنى بيان الجنس مثل ثوب خز، أي ثوب خز، أو معنى الملك، ويلحق به معنى الاختصاص، مثل دار زيد، وسرج الفرس. ولا يضاف إلى الحروف مطلقا، فلا يمكن أن يكون الحرف مالكا لشيء او مستحقا له أو مختصا به، فلا يصح مثلا أن تقول: هذا دار هل، وأنت تعني بهل حرف الاستفهام المعروف.

أما الأفعال فقد يضاف إليها أسماء الزمان إذا أريد بها معنى المصدر، ولكن لا يضاف إليها على سبيل الإضافة للأسماء، فالأفعال صيغ مأخوذة من أحداث الأسماء، فهي غير الأسماء، ولا يصح تصور معنى الإضافة إليها إلا إن كان المضاف اسم زمان، مثل: جئتك يوم جنيت الفاكهة، أي: يوم جنيك الفاكهة.[٥]

(٥) ينظر بتفصيل سبب عدم قبول الأفعال الجر الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحوي، تحقيق مازن المبارك، ط٣ ١٣٩٧/١٩٧٩ دار النفائس بيروت لبنان. ص ١٠٧-١٢٠.

فالجر في حقيقته علامة معنوية مثل الإسناد، ولكن لما كان للجر علامة لفظية أصلية وهي الكسرة، وعلامات نائبة عن الأصلية وهي الياء في الأسماء الستة والمثنى والجمع الذي على حد التثنية لما كان الأمر كذلك، ولما كان معلوما أن علامة الجر هذه تظهر على الاسم إن سبقه حرف من حروف الجر جعلوا الجر علامة لفظية.

ولتحامي دخول علامة الجر وهي الكسرة من أن تلحق آخر الفعل أتي بنون لوقاية آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، لذلك جعل سيبويه علامة المضمر المنصوب (ني) فقال:" اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم ني، وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء."(٦)

التنوين:

تنوين الاسم يعني إلحاق نون ساكنة بآخره، ولعلامة التنوين عدة دلالات بحسب الغاية من إلحاق التنوين بالاسم.

وقد قسم النحويون التنوين أقساما بحسب هذه الدلالات، وأول هذه الأقسام تنوين التمكن، أو تنوين الأصالة، وهذا التنوين هو علامة الاسمية، وهو يعني أن الكلمة التي توجد فيه هذه العلامة اسم خلا من شبه الحرف ومن شبه الفعل، فهو

(٦) سيبويه، عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ط١ مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض. ج٢: ٣٦٨.

متمكن في باب الاسمية على ما يرى بعض النحويين[٧]، ويرى ابن مالك أنه علامة على بقاء الاسم على أصله ولم يدخله شبه الحرف أو شبه الفعل، وسيبويه يرى أن هذا التنوين علامة على التمكن في الكلام فالاسم هو الأول، ويستغني عن الفعل وعن الحرف في الكلام، أما الفعل فلا يستغني عن الاسم، لذلك كان الاسم أشد تمكنا في الكلام من الفعل ومن الحرف[٨].

ولهذه العلامة دلالة على التنكير أيضا، فهي ملازمة للنكرة، ولذلك لا تجتمع مع علامة التعريف وهي (أل)، وهي علامة على تمام الاسم، فالاسم المنون لا يضاف، لأنه اسم تام لا يحتاج لمضاف إليه يتممه، فإن أريد للاسم المنون أن يضاف فلا بد من حذف التنوين، ذلك أن تمام الاسم يكون بأحد شيئين: التنوين أو الإضافة، فلا يجتمعان في الاسم.

ولهذا التمام أثر في إنشاء معنى نحوي وهو معنى التمييز، فالاسم المنون أو المضاف يكون صالحا لأن ينصب التمييز مثل: عندي راقودٌ خلاً، وعلى التمرة مثلها زبدا، فقد نصب الراقود الخل على التمييز لأنه تمّ بالتنوين، ونصب المثل الزبد، لأنه تمّ بالإضافة للضمير.

---

(٧) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية ص ٤٧.

(٨) ينظر السابق: ٢٠.

ويقوم مقام التنوين النون في المثنى والمجموع على حدّه، غير أن نون التثنية ونون الجمع تجتمعان مع (ال) والتنوين لا يجتمع معها، لأن التنوين علامة التنكير بخلاف نون التثنية والجمع.

ويشترك التنوين مع بعض الصيغ الصرفية لإنشاء بعض المعاني النحوية في الأسماء، فاسم الفاعل المنون يعمل عمل الفعل المضارع، فيرفع وينصب إن كان منونا، واسم المفعول أيضا يجعله التنوين مؤديا عمل فعله المبني للمفعول فيرفع مفعول ما لم يسم فاعله أو ما يسمى النائب عن الفاعل.

وتنوين التمكن هذا وإن كان يلازم النكرة ويدل على التنكير ولكنه لا ينقل المعرفة إلى النكرة، ولذلك فرق النحويون بينه وبين تنوين التنكير الذي ينقل الاسم من التعريف للتنكير كالتنوين في صهٍ، وكالتنوين في : هذا عمرويهٍ وذاك عمرويهٍ آخر.

ولا أرى فرقا بين هذين النوعين من التنوين، فإن قيل: فإن التنوين في (زيد) في نحو: جاء زيد، لا ينقله من التعريف إلى التنكير فالجواب أن التنوين اللاحق بنحو زيد من الأعلام المصروفة تجرد عن معنى التنكير لمعنى آخر وهو التنبيه على أن الاسم العلم المنون لا يشبه العلم المبني ولا يشبه الفعل، وأن العلم المبني نحو عمرويه أو الذي يشبه الفعل نحو أحمد إذا نوّن صار نكرة، إلا في الضرورة، فالأصل في التنوين أن

يكون للتنكير ويستثنى من ذلك الأعلام التي لا تشبه الفعل، فيلحقها التنوين لتمييزها عما يشبه الفعل وللدلالة على خفتها في مقابل الأسماء التي تشبه الفعل المعروفة بثقلها.

ولا يخرج عن تنوين التمكن عندي تنوين التعويض أو العوض في نحو جوار وغواشٍ في الرفع والجر، وفي نحو: حينئذٍ، ولا تنوين المقابلة في نحو عرفات.

أما تنوين الترنم أي الذي يزيل الترنم بحروف المد في القوافي المطلقة، في نحو: أقلي اللوم عاذل والعتابن، والتنوين الغالي الملحق بالقافية المقيدة في نحو: وقاتم الأعماق خاوي المخترقن، فليسا من تنوين التمكن لأنهما يلحقان بالفعل كما يلحقان بالاسم.(٩)

وللتنوين علاقة قوية مع علامة الجر، لأن كلتا العلامتين لا توجدان إلا في الأسماء، لذلك لما منع الاسم من التنوين لمشابهته الفعل منع من أن تظهر عليه علامة الجر الأصلية وهي الكسرة، قال عبد القاهر: " وكان شيخنا رحمه الله يقول: إن الجر منع بشفاعة التنوين"(١٠)

---

(٩) ينظر ما ذكر عن التنوين ابن مالك،محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق بدوي المختون ط١ مكتبة الخانجي : القاهرة ، مصر. ج١: ١١.

(١٠) الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق بحر كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة العراقية ، ط١ ١٤،٢/ ١٩٨٢ دار الرشيد: بغداد. ج٢ : ٩٦٦.

النداء:

قال ابن مالك في شرح التسهيل:" يستدل بالنداء على اسمية ما له علامة غيره نحو: أيا زيد، وعلى اسمية ما لا علامة له غيره نحو: أيا مكرمان، واعتبار صحة النداء بأيا وهيا وأي أولى من اعتبارها بيا، لأن يا قد كثرت مباشرتها الفعل والحرف، نحو يا حبذا ويا ليتني"(١١)

فالعلامة التي أرادها ابن مالك هي صحة مناداة الكلمة بإحدى أدوات النداء غير يا، وواضح أنه يريد الجانب اللفظي من النداء لذكره أدوات النداء وهي علامات لفظية، وفي كلامه إشارة إلى الأسماء التي لا تستعمل إلا في النداء كمكرمان وفل ولكع وغيرها.

لكن أدوات النداء علامات نابت عن الفعل الذي هو أنادي أو أدعو، لذلك قال الشاطبي: "وجه اختصاصه بالأسماء أن المنادى مفعول في المعنى، لأن معنى: يا زيد، أنادي زيدا أو أدعو زيدا، والمفعولية من خصائص الاسم"(١٢)

---

(١١) السابق: ١٠.

(١٢) الشاطبي، المقاصد الشافية ١: ٤٥-٤٦.

وهذه العلامة أعني النداء تجعل الاسم معرفة بالتوجه إليه والإقبال عليه، لذلك لا ينون المنادى المفرد، أما نحو: فيا راكبا إمّا عرضت، فإن التنوين أزال معنى الإقبال على المنادى الذي هو سبب تعريفه، وما عدا ذلك فالمنادى معرفة حتى لوكان منونا مصحوبا بما يتمم معناه، كقولك: يا ضاربا رجلا، قال سيبويه: " وقال [يعني الخليل]: (يا ضاربا رجلا) معرفة، كقولك: يا ضاربُ، ولكن التنوين إنما يثبت لأنه وسط الاسم، ورجلا من تمام الاسم، فصار التنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم..."(١٣)

(أل) الألف واللام:

هذه أيضا علامة لفظية تميز الاسم عن الفعل والحرف، فلا تدخل (أل) إلا على الأسماء، ولكن من وجهة سيميائية نجدها علامة على أمر معنوي وهو ما بينه الشاطبي بقوله:" وذلك أن المقصود بها التعريف، والفعل لا يتعرف، لأن مدلوله جنس، فهو مبهم في جنسه.."(١٤)

قلت: لو كان كل ما دل على جنس ممتنعا من التعريف لامتنعت أسماء الأجناس من التعريف، واسم الجنس كما هو معلوم يتعرف بـ(أل) وإن كان تعريفه في

(١٣) سيبويه، الكتاب ٢: ٢٢٩.

(١٤) الشاطبي، المقاصد الشافية ١: ٤٦.

أدنى درجات المعارف، بل ذهب بعضهم أنه بمثابة النكرة، ولكن لا ينكر أحد أنه يدخل عليه (أل)، لذلك أرى أن امتناع الفعل عن التعريف راجع إلى دلالته على شيئين هما الحدث وهو اسم جنس والزمن، وما كان هذا سبيله امتنع أن يعرف بـ(ال) كما لا يمكن مثلا أن نعرف اسمين معطوفٌ أحدُهما على الآخر بـ(أل) لتتناول الاسمين معا، فلا يمكن أن نقول: العسل وماء، في تعريف (عسل وماء) هذا مع أن العسل والماء كلاهما اسم جنس، فكيف إذا كانت الكلمة لها مدلولان ملحوظان لا ملفوظان، وأحد المدلولين مدلول لاسم جنس والآخر مدلول زمني؟ لذلك يستحيل تصور التعريف للفعل.

و(أل) علامة للتعريف بكل أنواعه التي أشرنا إليها سابقا، لذلك كان تجرد الاسم من (أل) والإضافة علامة عدمية على تنكير الاسم، فهما في مقابل العلامة اللفظية التي تلازم النكرة، وهي التنوين، لذلك توجد معاقبة بين (أل) والتنوين، وبين الإضافة والتنوين.

كما توجد معاقبة بين (أل) والإضافة، ولا تجتمع (أل) مع الإضافة إلا في نحو: الحسن الوجه، وما حمل عليه نحو: الضارب الرجل، وذلك لأن حسن الوجه لا تتعرف إلا بدخول (أل) عليه، لأن الإضافة فيها على نية التنوين والانفصال، وحمل عليه

الضارب الرجل وإن كان هذا يتعرف بأن يضاف اسم الفاعل إلى مفعوله إضافة حقيقية كقولك هذا ضارب الرجل أمس، وما كانت هذه سبيله امتنع دخول (أل) عليه فلا يقال : هذا الضارب الرجل أمس، بجر الرجل، لأنه عندئذ معرفة، وما كان معرفة امتنع دخول (أل) عليه.

على أن بعض النحويين كابن مالك[١٥] يجعل (أل) الداخلة على المشتقات اسما بمعنى الذي أي يجعلها من علامات الوصل.

الإسناد:

هذه العلامة علامة معنوية للاسم، ولا يوجد لفظ مستقل أو لفظ لاحق يدل على معنى الإسناد، لأنه ناشئ عن علاقة لغوية قياسية بين مسند ومسند إليه، وهذا القياس اللغوي من فطرة العقل الإنساني وبه يتعلم الإنسان اللغة، والمسند والمسند إليه غير قابلين للحصر، فكل اسم يمكن أن تسند إليه ما لا يحصر من المسندات، فكيف تنشأ هذه العلاقة؟

(١٥) ابن مالك، محمد بن عبد الله ، شرح التسهيل ١: ٢٠١-٢٠٣.

تنشأ علاقة الإسناد بطريقتين: الأولى أن تبتدئ باسم ـ والابتداء قد يكون لفظا أو حكما بتأخير الاسم لفظا وإرادة الابتداء ـ وتخبر عن الاسم الذي ابتدأت به باسم مثله أو وصف أو فعل أو ظرف أو ما يشبه الظرف وهو الجار والمجرور.

الطريقة الثانية أن تبتدئ بفعل وتسنده لاسم قام بهذا الفعل أو قام الفعل به، وتلحق بهذه الطريقة إسناد ما يشبه الفعل، وإسناد الفعل المبني للمفعول.

فالذي يدور حوله الحديث في هذه العلاقة هو المسند إليه، وهذا غير متصور في الفعل ولا في الحرف، لأن الأفعال أحداث وقعت أو تقع من الأسماء فهي أحاديث وأخبار للأسماء، أما الحرف فلا يتصور فيه أن يكون مدارا للحديث لأنه لا يقع منه فعل، كما لا يتصور فيه أن يكون حديثا عن اسم أو خبرا عنه لأنه لا يدل بلفظه على الحدث.

فالابتداء بأي اسم يقتضي أن يذكر المتكلم عنه حديثا أو خبرا، والابتداء بأي فعل يقتضي أن يذكر المتكلم له فاعلا حتى تحصل الفائدة من كلامه.

وقد واجه النحويون مسألة الإسناد إلى الفعل عند الحديث عنه في الدراسة النحوية، فمثلا نقول: ذهب فعل ماض، والإسناد للحرف ايضا فنقول مثلا: من حرف جر، والإسناد للجملة كذلك مثل: سبحان الله ثقيلة في الميزان، وللتخلص من

هذا الإشكال قسم ابن مالك الإسناد قسمين: وضعي أو حقيقي ولفظي، فالوضعي مثل قام زيد، واللفظي مثل: قام فعل ماض، ومن حرف جر، ولا حول ولا قوة إلى بالله كنز من كنوز الجنة [١٦].

ولم يرتض النحويون هذه القسمة وقالوا إن قام في (قام فعل ماض) اسم مجرد عن الدلالة على الحدث والزمان ولو كان فعلا لاقتضى أن يكون له فاعل في التركيب، وإعرابه في هذا التركيب: مبتدأ[١٧] مرفوع منع من ظهور علامة الرفع الحكاية.

علامات أخرى للاسم:

للاسم علامات لم يذكرها ابن مالك في بيته الذي أوردناه من الألفية، فالتثنية والجمع الذي على حد التثنية من علامات الاسم، فالفعل لا يثنى ولا يجمع وكذلك الحرف، والتصغير أيضا من علامات الأسماء فالفعل لا يصغر ومثله الحرف، والنسبة أيضا من خواص الأسماء.

---

(١٦) ينظر السابق ١: ٩ .

(١٧) ينظر الشاطبي، المقاصد ١: ٤٩-٥٠

علامات الفعل:

بين ابن مالك علامات الفعل بقوله:

بتا فعلتُ وأتتْ ويا افعلي*** ونون أقبلنّ فعل ينجلي

والعلامات التي ذكرها ابن مالك في هذا البيت علامات لفظية لاحقة لا تلحق إلا بالأفعال، منها ما هو خاص بالفعل الماضي، ومنها ما هو خاص بالمضارع والأمر.

أما تاء (فعلتُ ـَـِ) فعلامة للفعل الماضي، وكذلك تاء (أتتْ) وهي تاء التأنيث، وأما ياء (افعلي) فعلامة تلحق الفعل المضارع وفعل الأمر، وكذلك نون التوكيد.

فلدينا علامات هي ضمائر رفع، ولدينا علامة تأنيث تدل على أن فاعل الفعل مؤنث، وعلامة للتوكيد.

أما ضمائر الرفع فهي العلامات الفاصلة التي تميز الأفعال عن أسماء الأفعال، فلذلك قال سيبويه: " واعلم أن ناساً من العرب يجعلون هلم بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل، يقولون: هلمّ وهلمّي وهلمّا وهلمّوا"(١٨)

والأمثلة التي أخذت من الفعل أي الحدث أو المصدر هي الأفعال.

(١٨) ينظر سيبويه، الكتاب ١: ٢٥٢.

والضمائر علامات لما يضمره المتكلم في نفسه من أشياء يستغني عن ذكرها بذكر العلامات الدالة عليها، وضمائر الرفع منها أقسام: قسم يلحق الماضي فقط ويكون فاعلا، ويضم هذا القسم تاء الفاعل، وناء[١٩] الفاعلين (نا)، وقسم يلحق بالمضارع والأمر فقط، ويضم ياء المخاطبة فقط، وقسم يلحق الأفعال كلها، وهي ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النساء.

وقد استدل على فعلية (ليس) بلحاق علامات الإضمار التي تقع موقع المرفوع بها[٢٠].

وهذه الضمائر لا تلحق الأسماء، لأنها ليست بحاجة إلى الفاعلين كما يحتاج إليها الأفعال.

أما تاء التأنيث التي تلحق الفعل الماضي إشعارا بأن الفاعل مؤنث فيبدو أنها من اللغة القديمة التي بقي منها بعض الظواهر فيما سمي بلغة أكلوني البراغيث، والظاهرة الملحوظة في هذه اللغة هي إلحاق علامة بالفعل إشعارا بحال الفاعل الذي سيعقب الفعل، فيلحقون بالفعل علامة التثنية وهي الألف للدلالة على أن الفاعل

(١٩) إذا جعلنا (نا) اسما وجب إضافة ألف إلى آخره ليكون على ثلاثة أحرف، ثم تنقلب هذه الألف همزة فيصير (ناء).

(٢٠) ينظر الشاطبي، المقاصد ١: ٥٢.

سيكون مثنى، وكذلك في حال كون الفاعل جمعا مذكرا أو مؤنثا، وتاء التأنيث هذه تدل على أن الفاعل سيكون مؤنثا، وأشار سيبويه إلى وجه الشبه بين إلحاق علامات التثنية والجمع في تلك اللغة وبين إلحاق تاء التأنيث بالفعل الماضي، فقال: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنّث، وهي قليلة"(٢١)

ولحاق هذه التاء بالماضي من الأفعال مع كونها مشابهة لعلامة التثنية والجمع في لغة أكلوني البراغيث يرجح رأي من يرى أن أصل الأفعال هو الفعل الماضي.

وإذا كان الماضي قد اختص بلحاق تاء التأنيث فالمضارع والأمر قد اختصا بلحاق نون التوكيد، والتوكيد موجه إلى أن الفعل سيقع، ونحن نعلم أن الماضي قد وقع وانتهى، فلا يحتاج إلى تأكيد وقوعه، أما المضارع والأمر فيحتاجان إلى تأكيد وقوعهما، لذلك وضعت نون التوكيد هذه لأداء هذا الغرض.

وقد أضاف ابن مالك في التسهيل علامة أخرى للفعل، وهي نون الوقاية اللازمة، فإنها أيضا لا تلحق الأسماء، وذلك في نحو: أكرمني، ويكرمني، وأكرمْني، أما

(٢١) سيبويه، الكتاب ٢: ٤٠.

نون الوقاية غير اللازمة فتلحق الأسماء نحو قدني، والحروف نحو: ليتني، قال ابن مالك: "ويعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد الشائع، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وباتصاله بضمير الرفع البارز" (٢٢).

ولم يذكر ابن مالك هنا العلامة المعنوية المرتبطة بعلامة الإسناد الخاصة بالاسم، لذلك قد يقال: كان ينبغي أن يذكرها في علامات الفعل ما دام أنه ذكرها في علامات الاسم، فكان ينبغي أن يقول: ويعتبر الفعل أيضا بأنه يسند ولا يسند إليه، والجواب أن هذه العلامة تُدخل أسماء الأفعال في الأفعال لو جعلت من علامات الفعل، فإنها ـأعني أسماء الأفعالـ تسند ولا يسند إليها، لذلك لم يذكرها ابن مالك.

(٢٢) ابن مالك، شرح التسهيل١: ١٤.

علامات الحرف:

سبق أن اشرت أن علامات الحرف علامات عدمية، فالكلمة التي تخلو من علامات الأسماء ومن علامات الأفعال تكون حرفا، لذلك قال سيبويه وهو يبين الحرف: " وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"(٢٣)

والعلاقة بين الحروف والأسماء أقوى من العلاقة بين الحروف والأفعال، لذلك كان لشبه الاسم بالحرف أثر أضعفه في بابه، وصار مبنيا ملازما لهيئة لا تتغير بدخول العوامل عليه، والحروف التي تتطلب الأسماء وتعمل فيها أكثر من الحروف التي تعمل في الأفعال، والحروف تعمل في الأسماء الرفع والنصب والجر، ولا تعمل في الفعل المضارع إلا النصب والجزم، ولم تعمل في المضارع إلا لشبهه بالاسم.

(٢٣) سيبويه، الكتاب١: ١٢.